بين العالمية والإقليمية

أ.م. د.كريم سيد كنبار(*)

المقدمة

تشكل العلاقة بين العالمية والإقليمية أحد محاور النقاش الدائر في إطار دراسة التغيرات الكبرى التي شهدتها , ولا تزال, البيئة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين في نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

ذلك أن هذه التغيرات أفرزت الحاجة الى إعادة النظر بالكثير من المفاهيم والثوابت التي سادت في مجال العلاقات الدولية فكرا وممارسة.

ومن بين أهم القضايا التي تحظى بالاهتمام في المرحلة الراهنة أهمية وجوهر التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية وانعكاس ذلك على السياسات الإقليمية, ما هي الغايات والوسائل التي تتخذها العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟ ما هي الانتقادات التي يمكن أن توجه لمثل هذه التطورات في ظل واقع لا يمكن التكهن بجدية أو صدق النوايا المعلنة ؟ أين موقع النظم الإقليمية في ظل الوضع الاستراتيجي الدولي الراهن ؟.

كل هذه الأسئلة ,وغيرها , شكلت محاور أساسية لموضوعة هذا البحث الذي قسم بالإضافة الى المقدمة والخاتمة الى مبحثين رئيسين: الأول يبحث في العالمية مفهوما وتطورا وغاية وصيغا , والثاني يعالج , على نفس الشاكلة , موضوع الإقليمية في مفهومها وتطورها وغاياتها وصيغها.

المبحث الأول

(*) كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية

العالميــة

أولاً: تحديد المفهوم والتطور التاريخي

يشير المدلول السياسي لمفهوم العالمية (*) الى ذلك التفاعل الذي الحاصل بين أطراف النظام السياسي العالمي كإطار لتحليل العلاقات الدولية, ولا يقتصر هذا التفاعل على الدول فقط وانما يمتد ليشمل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية والفوق قومية بالإضافة الى الأفراد الذين أصبحوا يتمتعون بقوة تأثير متزايدة بعدما " حطمت العولمة الكثير من الأسوار التي كانت تحد من الحركة والوصول الى الناس"[1].

وبهذا المعنى يعد النظام العالمي أوسع بالقياس الى مفهوم النظام الدولي الذي يقتصر على دراسة التفاعلات الحاصلة بين الدول كوحدات أساسية فاعلة لهذا النظام وهو الأمر الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة.

ويعبر مفهوم النظام العالمي الجديد عن تصاعد الذي تلعبه الوحدات السياسية من غير الدول وانغماسها المكثف في الشؤون العالمية, فضلا عن طبيعة التداخل الحاصل في سلوك هذه الوحدات بعضها مع البعض الآخر.

كما أن هذا المفهوم يعكس إدراك التنظير السياسي الذي ساد في حقبة ما بعد الحرب الباردة لحقيقة ترابط العالم وصغره بعد الثورة الهائلة التي شهدها العالم في مجال الاتصالات نتيجة التقدم التقني وما رافق ذلك من تغير في مدارك العالم (شعوبا وحكومات) تمثل بالإحساس بوحدانية العالم وطبيعة المشاكل التي يتعرض لها على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتطلع الى المساهمة في ايجاد حلول لها.

وتاريخا يعود يعود الشكل التنظيمي للعالمية الى أوائل القرن العشرين بإنشاء عصبة الامم التي عول عليها كأداة لتجنيب العالم ويلات نار الحرب , بيد أن المصالح السياسية للقوى الدولية المؤثرة وتطور نظام توازن القوى قد أنهى على تلك الآمال بعد أن حرف المقاصد والاعمال.

وقد جاء انشاء الامم التحدة بعد الحرب العالمية الثانية, كجهاز تنظيمي عالمي يهدف الى حفظ السلم والامن الدوليين باعتبارهما مطلبا انسانيا أجمعت عليه شعوب الأرض كافة,[2] ليحيي من جديد دعوات " العالمية " و " الانسانية " غير أن انقسام العالم الى

معسكرين رئيسيين: الأول غربي بقيادة الولايات المتحدة والثاني شرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي ودخولهما مرحلة الحرب الباردة قد حرف الامم المتحدة عن إداء مهماتها حيث اتسمت العلاقات الدولية آنذاك بالصراع والتنافس وتغليب المصالح الذاتية على المصالح العالمية, والسعي الى الهيمنة والتوسع وخوض سباق التسلح وخلق بؤر التوتر الاقليمية, والسعي الى السيطرة على الموارد الاقتصادية والاستخدام القسري للبيئة وتحريف انماط التطور السياسي و الاقتصادي للكثير من دول العالم "العالم الثالث" الأمر الذي ساهم في شل الامم المتحدة عن أداء دورها الحقيقي.

بيد ان الدعوة العالمية وجدت لها متنفسا مع تولي غورباتشوف للسلطة السياسية في الاتحاد السوفييتي (السابق) وإعلان سياسته الإصلاحية (البيروستيريكا) والتي انطلقت من فكرة رئيسية مؤداها أن العالم يحكمه مصير واحد بغض النظر عن اختلاف دوله في تبني السياسات والنظم الاقتصادية والسياسية كما أنها أكدت على قيم الإنسانية العالمية وعلويتها على الاتجاهات الأخرى.[3]

وبعد تفكك الإتحاد السوفييتي نشطت العالمية فكرا وممارسة حيث نشط التنظير السياسي وتوالت الدعوات في اتجاه إحياء دور الأمم المتحدة والتأكيد على وحدة المصير الإنساني والدعوة إلى التكاتف الدولي حتى غدت مقولة ((العالم الجديد))[4] معياراً لبدأ آليات جديدة وتحديث استراتيجيات كونية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

ثانيا : العالمية : الغايات :

1 – تحقيق السلام والأمن العالميين :

يشكل مطلب السلام العالمي أحد الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي , وعلى الرغم من أن هذا المطلب قد حظي على الدوام بإهتمام القادة والمفكرين السياسيين إلا انه تصدر قائمة المطالب والأهداف السياسية العالمية بعد إنتهاء الحرب الباردة وتراجع حدة المنافسة الدولية ولجوء القوى الدولية المؤثرة إلى سياسة التعاون والتنسيق لمواجهة المواقف التي يمكن أن تزعزع السلم والأمن العالميين .

ومن البديهي أن تحقيق السلام العالمي يعني –علميا– الحفاظ على استقرارية النظام العلمي والحيلولة دون حدوث اختلالات هيكلية في بيئته .

ومن المستلزمات الأساسية التي تديم حلة الاستقرارية العالمية هي قمع العدوان على الحدود السياسية بين الدول والحيلولة دون حدوث اضطرابات إقليمية.(5)

واذا كانت الاستقرارية تعني الحفاظ على الوضع الدولي القائم بتوازناته المستقرة نسبيا فأنها لا تعني الطبيعة الاستاتيكية الثابتة أو الجامدة في شكل العلاقات وأنماط التفاعلات بين الدول بل أنها تؤشر التفاعلات الايجابية الرامية الى تعزيز النشاط التعاوني بين الدول.(6)

إن تحقيق السلام الدائم وتنمية سياسات التعاون العالمية من شأنهما إيجاد حالة الأمن والاطمئنان في العالم , ويتسم الأمن هنا بنظرة شمولية تستند على ترابط الأمن العالمي والاقليمي والوطني وحتى الفردي برباط وثيق ولعل هذا الأخير (أي الأمن البشري) يحظى بمكان السبق في الاهتمامات العالمية حيث أصبحت مفردات مثل (أمن العمل), (أمن الدخل), (أمن الصحة), (الأمن البيئي) و(الأمن من الجريمة) في مقدمة القضايا العالمية.(7)

ويعبر هذا التطور في النظرة الشمولية الى الأمن عن إدراك المجتمع الدولي الى انه لم يعد بالإمكان حصر عواقب هذه التهديدات داخل نطاق الحدود الوطنية للدول بل هي تحديات تواجه البشرية باسرها , كما هو الحال في التلوث البيئي و(مكافحة الإرهاب) والاتجار بالمخدرات والتكفل الاجتماعي والصراعات العرقية(8).

2 . تحقيق التنمية المستدامة:

يشكل البعد الاقتصادي عاملا أساسيا في تحقيق السلم والامن العالميين, وقد ظل هدف اصلاح الاوضاع الاقتصادية الدولية مطلبا حيويا طوال العقود الماضية, وهو الامر الذي ساهم في تفعيله حصول بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية على استقلالها السياسي وشروعها ببناء اقتصادياتها الوطنية التي خضعت للسيطرة والاستنزاف حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها هذه البلدان لتحديث اقتصادياتها الوطنية الا أن تلك البلدان لم تشهد , في الواقع, تنمية حقيقية حيث لم يعط الانماء الاقتصادي مردودات سياسية او اجتماعية او اقتصادية او امنية(9).

وكانت أحد عوامل اجهاض خطط التنمية الاقتصادية هذه هو طبيعة العلاقات السياسية التي سادت في مرحلة الحرب الباردة التي ضيعت أجوائها فرص الافادة من التقنية

العالمية والاقتصاد العالمي, كما أن المساعدات التي حصلت عليها أغلب بلدان اسيا وافريقيا كانت تتم في اطار المواجهة الدولية حيث اتخذت, في معظم الاحيان, وجهة عسكرية بدل أن تكون مجتمعية, ناهيك عن أن هذه المساعدات ارتبطت بمدى قرب أو بعد هذه الدولة أو تلك عن استراتيجيات القوتين العظميين انذاك ولم توجه هذه المساعدات الى مستحقيها من الدول الأكثر فقرا في العالم[10].

وعلى هذا الأساس فقد تعرض مفهوم التنمية الى مراجعة فكرية ونقدية تمثلت بجملة من الطروحات والدعوات التي نادت بضرورة تغيير أنماط التنمية الاقتصادية وتوجيهها نحو تأمين متطلبات الأمن الاجتماعي والبشري كبديا عن التنمية التي عرفتها تلك البلدان والتي أقيمت على أساس الاستجابة لمتطلبات الأمن العسكري ذلك أن القوة العسكرية لا تقود دائما الى القوة الاقتصادية بل ربما يكون العكس هو الصحيح.[11]

وفضلا عن ذلك فإن التنمية المنشودة في ظل البيئة الدولية الجديدة هي التنمية البشرية المستدامة التي ((تربط مطالب التنمية اليوم بضرورات التنمية في الغد))[12] أي ضمان الرفاه للأجيال البشرية القادمة.

وبطبيعة الحال فإن هذه التنمية تستلزم اقامة نوع من الشراكة الاقتصادية على الصعيد العالمي تكون مستندة الى ركائز المصالح المتبادلة و التعاون و الانصاف في تقسيم العمل.

وتعنى التنمية المستدامة أيضا بتوفير العدالة في الافادة من من التقنية المتطورة وردم الفجوة الحاصلفي مستويات الانماء والتطور الاقتصادي والتقني بين الدول والسعي لتحقيق الازدهار الاقتصادي وتطوير المهارات البشرية.

إن التنمية المستدامة تعكس جملة من الغايات والاهداف فهي من ناحية تساهم في ايجاد وتعزيز الاعتمادية المتبادلة، كما إنها لا تلغي المنافسة الاقتصادية المشتركة في اطار النظام الاقتصادي العالمي، والتي ستكون ذو مزايا ايجابية حيث تدفع نحو انتاج أفضل البضائع والسعي لاحتلال مواقع متقدمة في مستوى المعيشة وتوسيع قاعدة العلماء والفنيين والاستثمار الأوسع في المشاريع الاقتصادية وبرامج التطوير.[13]

ثالثا : صيغ العالمية:

ترتبط مفردات مثل "السلام" "الأمن" "الاستقرار" الى حد وثيق بنظام الأمن الجماعي الذي يشير الى حق المجتمع الدولي في مواجهة المحاولات التي تبذلها دولة أو أكثر والتي ترمي من خلالها الى إحداث تغيرات في الأوضاع السياسية الدولية المستقرة.

وعلى هذا الاساس فإن إحدى الأشتراطات الاساسية التي تتوخى فكرة الأمن الجماعي تحقيقها تتحدد بالكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز فرص السلام والاستقرار العالمين عن طريق تكتل دول العالم في تحالف دولي ضد الدولة التي تحاول إحداث تغيير جوهري في البيئة الدولية و الإقليمية.

هذه المضامين الفكرية التي بني عليها مفهوم الأمن الجماعي سرعان ما ترجمت الى واقع دولي في إطار مؤسسي تمثل بظهور المنظمات الدولية كعصبة الامم والأمم المتحدة.

وبقدر تعلق الأمر بالأمم المتحدة فقد حدد ميثاقها االأسس الضرورية لتحسين فرص السلام العالمي وتعزيز عوامل الاستقرار وهو ما تضمنه الفصل السابع من الميثاق الذي أجاز لمجلس الأمن حق اتخاذ التدابير الملائمة بما فيها الحق في استخدام القوة العسكرية ضد الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

غير أن أجواء الحرب الباردة حالت دون تطبيق نظام الأمن الجماعي كما ورد في الميثاق حيث استخدمت الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي حق النقض (الفيتو) (279) مرة ما بين عامي 1946 . 1986. [14]

ومع انتهاء أجواء الحرب الباردة وتماثل النظرة العالمية الى القضايا السياسية إتخذ نظام الأمن الجماعي أبعادا شمولية في تطبيقه, حيث تم توسيع نطاق التدخل الدولي في الشؤون الداخلية التي كانت تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدول كقضية حقوق الانسان والموقف من الأقليات العرقية.

وفي المقابل تعرض مبدأ الحق في التدخل الى الطعن والقدح في مواضع عدة منها:

أ. إن نظام الأمن الجماعي يعبر عن مدى قدرة القوى الدولية المؤثرة على قمع العدوان و الحفاظ على الاستقرار العالمي وبالتالي فأنه يتضمن تباين

أدوار تلك القوى طبقا لاختلاف قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية, وهو الأمر الذي أعطى للولايات المتحدة دورا قياديا في زعامة الاجماع الدولي في أغلب المواقف الأزموية والصراعات التي نشبت بعد الحرب الباردة.

ب. إن مواقف الأمم المتحدة ودول العالم الثالث أخذت تتكيف مع احتياجات المصلحة العالمية للقوة الأكثر هيمنة في السياسة الدولية, وبالنتيجة فإن سياسات الامم المتحدة أصبحت لاحقة للقرار الأمريكي وليست مؤسسة لقرار عالمي(15).

ج. إن الزخرفة التعددية للمشاركة الدولية في التدخل غالبا ما يكون ورائها أهداف غير معلنة للولايات المتحدة فتقاسم الكلف وضبط حركة القوى الدولية المؤثرة من شأنها خدمة الأهداف الأمريكية في أكثر من جانب.

د. إن تجربة التدخل الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة قد عكست انتقائية في التدخل طبقا لدرجة مساس الموقف الأزموي بالمصالح الغربية, وقد انسحبت هذه الانتقائية ليس فقط في وجود الاستعداد للتدخل من عدمه وإنما في نوعية التدخل أيضا, فالخليج العربي هو غير البوسنة وهذه الأخيرة ليست أفغانستان أو فلسطين أو رواندا.

ولغرض تجاوز الإنتقادات وتأكيد الطابع العالمي لنظام الأمن الجماعي اقترح الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن تضع الدول الأعضاء تحت قيادته وحدات وطنية مسلحة تسليحا جيدا يمكن استخدامها للمحافظة على السلم والأمن الدوليين(16).في حين طالب الأمين العام السابق لعمليات حفظ السلام بضرورة توكيل هذا النظام الى الأمم المتحدة وإنشاء جيش من المتطوعين للأمم المتحدة يمكنها أن تعينه في أي وقت بصورة مباشرة(17).

وينطلق أصحاب هذا الرأي في تفسير مطالبهم من الاعتبارات التالية:

أ. إن الدول التي التزمت بالميثاق ارتضت أن تسلم جزأً من سيادتها للأمم المتحدة التي ومعظم الدول تدرك الآن إن السيادة الكاملة أصبحت

مفهوماً قديماً, ويعكس هذا التطور الاعتراف الضمني بأن القضايا العالمية تتطلب علاجا جماعيا لا يمكن أن تقوم به أية جهة إلا الأمم المتحدة.

ب. إن اضطلاع الامم المتحدة بالحفاظ على السلام العالمي بالاستناد الى امكاناتها الذاتية من شأنه تجاوز التردد الذي تبديه بعض الدول في اشراك جيوشها في مهمات من هذا النوع ويعطيها حرية أوسع في التخلص من الضغوط التي يمكن أن توجه لها من قبل الدول التي تأخذ على عاتقها مثل هذه المهمات نيابة عن المؤسسة الدولية[18].

إن هذه التبريرات تبدو منطقية من الناحية النظرية, الا إنها لا تخلو من النقد في جانبها العملي, فمن الذي ينفق على القوات الدولية ؟ ومن الذي يقوم بتسليحها ؟ أسئلة لا تحتاج الى عناء كبير للإجابة عليها.

2 . نزع السلاح:

يقصد بعمليات ضبط التسلح ونزع السلاح تلك الإجراءات التي تتخذ من أجل تجميد أو خفض أو إزالة بعض أنواع الأسلحة ووقف بعض النشاطات العسكرية أو الحد منها وإعادة نشر القوات المسلحة بحيث تقل احتمالات نشوب الحرب أو الحد من ضراوتها و انتشارها اذا وقعت, وتكون هذه الإجراءات عالمية أو إقليمية أو فردية[19].

وللعالم تجربة غنية في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح بدأت مع انعقاد مؤتمر واشنطن عام 1921 حين اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا و اليابان على تعيين حد أقصى لحمولات السفن الأمريكية لمدة عشرة أعوام وتجددت عام 1959 حينما المعاهدة الدولية الخاصة بالقطب الجنوبي حيث حظرت جميع الأنشطة العسكرية فيه, وتلا ذلك سلسلة من المعاهدات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي آنذاك مثل اتفاقية الخط الساخن 1971 واتفاقية سالت (1) 1972.

ولكن القفزة الكبرى في مجال الحد من التسلح جاءت بعد عام 1987 حينما اتفق الطرفان على ازالة أسلحة بكاملها وخفض التسلح في الأسلحة الإستراتيجية وخفض كبير في الأسلحة التقليدية ومنع انتاج الأسلحة الكيمائية والبيولوجية[20].

وفي واقع الحال فإن مفهوم نزع السلاح يرتبط الى حد كبير بنوعية المناخ السياسي العالمي وطبيعة العلاقة بين القوى الدولية الفاعلة.

فقد انشغل العالم في فترة الحرب الباردة بسباق كمي ونوعي للأسلحة الإستراتيجية وتعرض في أكثر من مناسبة الى حرب نووية ليس من الصعوبة ادراك نتائجها الوخيمة على العالم بأسره, في حين جاءت نهاية الحرب الباردة بمتغيرات عجلت في القيام بخطوات حثيثة لوأد سباق التسلح ونبذ سياسات القوة في تصريف العلاقات الدولية, والانصراف نحو معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة[21]. والتي تتحمل سياسة سباق التسلح الإثم الأعظم في إيجادها واستمرارها.

وعلى هذا الأساس فقد تعددت المبادرات والمقترحات الرامية الى نزع السلاح أو الحد منه سواء على المستوى العالمي ام الإقليمي, فقد طرحت كندا في أواخر عام 1991 مبادرة استهدفت تمديد معادة منع انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى وتقويم نظم الرقابة على المواد الذرية وتعزيز اتفاقية الأسلحة البايلوجية وتأييد مبدأ الشفافية خاصة حول مبيعات الأسلحة.

كما طرح الرئيس الأمريكي الأسبق بوش مبادرته في عام 1991 حول ضبط التسلح في منطقة الشرق الأوسط والتي تضمنت الدعوة الى نزع أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط, في حين طرح سلفه كلنتون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة حول منع انتشار الأسلحة النووية وفرض رقابة على تكنولوجيا الصواريخ.

إن هذه المبادرات, وغيرها, تعكس الإدراك الدولي المتنامي للمعطيات الآتية:

أ. إن العالم بعد الحرب الباردة أصبح الى حد كبير أقرب الى التجانس في الأفكار والأهداف بخاصة بعد اندثار الايدولوجيا كمتغير أساس في تصريف السياسات الخارجية للدول إثر انهيار الاتحاد السوفيتي.

ب. إن الاستمرار في انتاج الأسلحة النووية دون القدرة على استخدامها يعني, عمليا, هدر الموارد الاقتصادية واضاعة فرص عديدة يمكن أن تساهم في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ج. أن أزالة الأسلحة على المستوى العالمي ينعكس بالإيجاب على تهدئة النزاعات الإقليمية ويمهد الطريق لإقامة مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل.

د. إن نزع السلاح يعني تغيير في مدارك الدول لمفهوم أمنها الوطني, ففي مرحلة الحرب الباردة اقتصر هذا المفهوم على حماية الحكومات القائمة وحرف الصيغة الشمولية للأمن الوطني عن محتواه الحقيقي في حين أن سياسة نزع السلاح تضع مفهوم الآمن في جادته الأصوب بالتركيز على أمن الشعوب والعناية بحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

3 . الصيغ الاقتصاديــة:

تشكل العلاقة بين الأمن والتعاون الاقتصادي العالمي أحد المرتكزات التي ينطلق منها دعاة العالمية في العلاقات الدولية, اذ تؤدي إشاعة أجواء الأمن والاستقرار الى إيجاد حوافز عديدة تدفع دول العالم الى تعزيز تعاونها الاقتصادي وترسيخ حالة الاعتمادية الاقتصادية فيما بينها.

ومع انتهاء الحرب الباردة انتعشت الآمال الداعية الى عولمة الاقتصاد عن طريق إلغاء الحماية التجارية وفتح الأسواق بوجه التجارة الخارجية وإشاعة انتقال رؤوس الأموال والدعوة الى إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي تابع للأمم المتحدة يتولى الإشراف على القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية.

وقد اتخذت بعض تلك الدعوات فرصتها في التطبيق ، ففي أواخر عام 1993 تم الاتفاق على توسيع نطاق القطاعات الاقتصادية المشمولة بالاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الكمركية (الجات)[22] كما تم في اجتماعات قمة (سياتل) الاتفاق على اعتبار إقليم آسيا ـ الباسفيك قليما موحدا ومنفتح اقتصاديا،[23] في حين اتخذ الاندماج الاقتصادي بين دول أمريكا الشمالية بعدا إضافيا بتوسيع اتفاقية النافتا لتشمل المكسيك إضافة الى الولايات المتحدة وكندا[24].

ان التجمعات الاقتصادية الكبرى من شأنها تعزيز الفلسفة الاقتصادية للنظام الرأسمالي فالثقل الاقتصادي العالمي يتوزع اليوم على ثلاث مراكز: الولايات المتحدة ، اليابان ،

أوربا الموحدة وهو الامر الذي يساهم في تعزيز الوجود السياسي للنظام الرأسمالي مما يولد المزيد من الحوافز التي تدفع به الى نشر قيمه السياسية والاقتصادية على صعيد العالم[25].

لقد أثارت دعوات عولمة الاقتصاد والاجراءات العملية لها الكثير من الهواجس والمحاذير تمثلت بتوجيه جملة من الانتقادات لها أبرزها:

أ. ان عولمة الاقتصاد العالمي يفسح المجال واسعا أمام تفكيك البناء الاقتصادي الوطني لصالح رأس المال الاجنبي.

ب. إن الاندماج بالسوق العالمية سوف يزيد من تناقضات الاقتصاديات المحلية ويؤدي الى تآكل الهيكليات والأطر المؤسسية في دول العالم الثالث فضلا عن السيطرة على انماط التصنيع والتكنولوجيا وعلى الموارد الاولية لهذه الدول.

ج. أن العولمة الاقتصادية تؤدي الى ربط الاقتصاديات الفرعية بالمراكز الرأسمالية المتقدمة ضمن روابط عديدة من التبعية[26].

ولم تقتصر تلك الانتقادات على دول العالم الثالث فقط بل أن الدول المتقدمة صناعيا ، كاليابان مثلا، أعلنت في أكثر من مرة ، تحفظها على فتح حدودها أمام السلع الامريكية بسبب ادراكها لطبيعة الأضرار التي يمكن أن تلحق بمنتجاتها الوطنية لاسيما اذا ما أقدمت الاخيرة على تصدير المنتجات المشابهة لمثيلاتها اليابانية ولكن بأسعار أقل[27] .

4. الصيغ الانسانية :

ينصرف التفكير العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة الى التركيز على المصادر غير العسكرية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ومن بين أهم القضايا التي تواجه التفكير العالمي قضية احترام حقوق الانسان الاساسية بعيدا عن التمييز بين الناس في الجنس او الدين او العنصر وبما يكفل تحقيق المساواة بين الامم. وتذهب تلك الدعوات ليس فقط الى المساواة بين الناس في اطار الدولة الواحدة بل تذهب أبعد من ذلك بضرورة التوصل الى ميثاق اجتماعي عالمي جديد يكفل تحقيق المساواة بين الأمم أيضا.[28]

وتأتي مشكلة البيئة لتؤكد جدية المخاطر التي تواجه البشرية عموما، فازدياد معدلات التلوث واتساع مساحات التصحر وانتشار الجفاف وندرة الموارد المائية وارتفاع درجة

حرارة المناخ العالمي واضمحلال طبقة الاوزون وهلاك الانواع الحية كلها من المخاطر التي تتطلب عملا جماعيا لمواجهتها.[29]

وتترافق مع تلك التحديات تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المستعصية المتمثلة بتكاثر السكان ونقص الغذاء والإدمان على المخدرات وانتشار الجريمة وتفشي الامراض الفتاكة التي تهدد حياة الانسان في اغلب مناطق العالم.

لقد دفعت هذه التحديات وغيرها دول العالم الى التحرك جماعيا او فرادى لإيجاد آليات تضمن الامتثال لاحترام حقوق الانسان وتوسيع نطاق المعونة الانسانية.

وضمن هذا الاطار يأتي مبدأ (التدخل الانساني) في القضايا التي تمس حقوق الانسان والربط بين احترام هذه الحقوق وحفظ السلم والأمن بين الدوليين والدعوة الى الاخذ بالديمقراطية كأسلوب للحكم.[30]

أما على صعيد مواجهة المشاكل البيئية والإنسانية فقد اتخذت صيغ المعالجة طابع المحفلية والندوات في تهيئة الجهود العالمية وهو الامر الذي تمثل بانعقاد المؤتمر العالمي لحماية الارض في (ريو دي جانيروا) عام 1992, ومؤتمر السكان العالمي في القاهرة عام 1994, والمؤتمر العالمي لمكافحة الجريمة في ايطاليا في نفس العام, ومؤتمر المرأة العالمي في بكين عام 1995.

المبحث الثاني
الإقليمية

أولاً: تحديد المفهوم:

يشير المدلول السياسي لمفهوم الإقليمية الى طبيعة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحاصلة بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً.

ويمكن دراسة البيئة الإقليمية من عدة جوانب منها:[31]

1. الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للإقليم ومدى وجود تماثل او تقارب فيما بينها.
2. نمط الإمكانات أو مستوى القوة السائدة في الإقليم وهل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات؟ أم انه يوجد نوع من التراتبية في توزيع القوة, ام انه يوجد شكل من الاستقطاب بين دولتين او أكثر.
3. نمط السياسات والتحالفات والذي يشير الى طبيعة العلاقة المتداخلة بين دول الإقليم والسياسات التي تتبعها كل دولة ازاء الدولة الأخرى والتحالفات التي تدخلها في إطار الإقليم, ويشير هذا الموضوع عدة نقاط مثل نمط العلاقات وهل هي ذا طبيعة تعاونية ام صراعية والقضايا موضوع الخلاف .
4. البيئة الأوسع للإقليم, فأي إقليم لا يعيش في فراغ ولكن في إطار نظام سياسي عالمي له محدداته وقيوده.

ومنذ ظهوره, كان مفهوم الإقليمية مثار جدل فكري حول الوظيفة أو الغاية من وجوده ولا سيما بين أنصار العالمية الذين اقترحوا تنظيماً عالمياً يشمل كافة الدول وأنصار الإقليمية، والذين وجدوا ان إقامة تنظيمات إقليمية هو الطريقة الأفضل لتحقيق السلم والأمن الدوليين مبررين جدلهم هذا بما يلي[32]:

أ. أن إقامة التنظيمات الإقليمية يعد امرأ أيسر بالقياس الى إقامة تنظيمات عالمية.

ب. ان التنظيمات الإقليمية لا تعد بديلا عن التنظيمات العالمية بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها.

وفي هذا الإطار يرى بعض الباحثين أن الإقليمية تمثل خطوة متقدمة من التعاون الدولي ومرحله وسطى بين الدولة الواحدة المستقلة والفيدرالية العالمية.[33]

وفي ضوء هذه المعايير ومع حصول دول (العالم الثالث) على استقلالها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وحاجة هذه الدول الى التقارب السياسي فيما بينها نمت فكرة الإقليمية وظهرت العديد من التنظيمات الإقليمية .

وقد كان للحرب الباردة بالغ الأثر في تطور السياسات الإقليمية، فمن ناحية ان التنافس الدولي قد عظم مكانه الأطراف لدى القوى الدولية واسهم في زيادة الفرص المتاحة أمام اللاعبين الإقليميين[34]، وبالتالي في إيجاد نوع من التوازنات الإقليمية داخل النظم الإقليمية.

ومن ناحية ثانيه فإن العالم الثالث وبسبب تلك الأجواء التي هيمنت على السياسة الدولية كان مسرحا لنزاعات إقليمية عديدة سواء بين دول الإقليم او بينها وبين الإطراف الخارجية, مما انعكس سلبا على طبيعة أداء التوجهات والتراتيب الإقليمية.

وكان للتحول الذي أصاب البيئة الدولية بعد عام 1989 آثار فكرية وسياسية على صعيد النظم الإقليمية, حيث بدأت النظرة للأوضاع الإقليمية تتغير تبعا للانفتاح الحاصل في العلاقات الأمريكية السوفييتية وفيما بعد طبقاً للوضع العالمي الجديد الذي نشأ اثر انهيار الاتحاد السوفييتي وهو الأمر الذي يتمثل باستعراض غاياتها وصيغها.

ثانياً: الإقليمية:الغايات:

1- الأمن الإقليمي:

انطلاقاً من بعده المترابط مع الأمن العالمي حظي الأمن الإقليمي باهتمام محوري في البيئة الإقليمية الجديدة، وإذا كان السعي لتحقيق الأمن الإقليمي قد شكل مطلبا قديما, فإن الحداثة فيه تتمثل بالعلوية التي تتسم بها عمليه تحقيقه, فضلا عن تغيير مضمونه.

فالأمن الإقليمي هنا يأخذ أبعادا متعددة فهو يهدف الى خلق أسرة إقليميه من الأمم تتجاوز الحدود السياسية المعمول بها,[35] وهو حق لجميع دول الإقليم كما انه يرتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي لدول الإقليم.

وفضلا عما تقدم فان الأمن الإقليمي المنشود لا يقتصر على جعل العلاقات تأخذ منحى سلميا بين دول الإقليم وإنما تشمل أيضا نوعية العلاقات السائدة داخل الدولة نفسها لاسيما ما يتعلق منها بالموقف من الأقليات القومية بل أن البعض يذهب أكثر من ذلك بالمطالبة بمنح هذه الاقليات وضعا خاصا ومعترف به دوليا وتمثيلها في مؤسسات إقليمية.[36]

2 . التنمية والتعاون الاقتصادي:

يشكل التعاون الاقتصادي بين دول الإقليم وإيجاد آليات لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها أحد العوامل التي تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي. ذلك أن تنامي المصالح الاقتصادية وتصاعد معدلات الاعتمادية الاقتصادية يجعل فكرة الحرب والصراع مكلفة ومن ثم تنتهي عداءات تاريخية بين دول الإقليم[37].

فالمصلحة المشتركة بين أمريكا وكندا مثلاً، حتى قبل التوقيع على اتفاقية النفتا، تقطع بإستحالة الحرب بينهما، ولم يعد مقصوراً ان تحدث حرب أخرى بين فرنسا وبريطانيا وهما اللذان تصارعا لقرون، أو بين ألمانيا وفرنسا اللذين كان الصراع بينهما محور السياسة الأوروبية بين عامي 1800-1945 [38].

ان أهمية البعد التعاوني الاقتصادي والتنمية الإقليمية تتجلى في حقيقة أن أغلب هذه الاقتصاديات تتميز بالتشابه الكبير في محيطات تطورها الاقتصادي وتماثل المشاكل التي تواجهها اقتصاديات دول الإقليم –مع وجود فوارق نسبية– مما يجعل الحاجة قائمة الى التعاون والتنسيق الاقتصادي بينهما.

اضف الى ذلك ان التعاون الاقتصادي –في ظل السلام– سوف ينزع من دول الإقليم وصفة الدولة المحاربة ويقلل تدريجياً من نزعة الميل الى الهيمنة وتبني النزعة العسكرية، فضلاً عن دوره في التأثير الإيجابي على نوعية العلاقات داخل الدولة نفسها، بحيث تتوجه موارد الدولة نحو خلق تنمية اقتصادية والاهتمام بالإنسان كقيمة عليا واساسية في المجتمع[39].

ثالثاً – صيغ الإقليمية :

1– الصيغ الأمنية الإقليمية:

تأتي صيغ الأمن الإقليمي كإمتداد لصيغ الأمن العالمي الذي يعد أكثر علوية وشمولية من الأول. وقد اتخذت عملية تحقيق الأمن الإقليمي صيغ سياسية وأمنية وإقتصادية يمكن تناولها كما يلي:

أ – تسوية النزاعات الإقليمية:

من المعروف أن النزاعات الإقليمية كانت طوال فترة الحرب الباردة امتدادات جيوستراتيجية لمصالح القوتين العظميين، الأمر الذي ساهم في تعقيد الكيفية التي تدار بها تلك النزاعات وشكل عائقاً أمام التوصل اى تسوية مقبولة من قبل الأطراف المتنازعة.

غير أن هذا الواقع تغير مع دخول القوتين العظميين مرحلة جديدة من العلاقات، تمثلت بوفاق السبعينات والذي انعكس بدوره على كيفية تصريف النزاعات الإقليمية، فالحوار والتفاهم الذي تحقق على صعيد القمة فاض على بقية المساحات الدولية، حيث أصبح من السهولة بمكان السيطرة على التوترات وإدارة الأزمات وتطبيق الحلول الوسط لتسوية الخلافات[40] .

وهو الاتجاه الذي اتخذ أبعاداً إضافية بعد عام 1989 وما تلاه من أحداث دراماتيكية تمثلت بانفراط عقد التحالف الشرقي ومن ثم تفكك الإتحاد السوفييتي وانتهاء الصراع الايدولوجي ولجوء روسيا الى الشراكة من أجل السلام مما ساهم في التعجيل بولوج باب المفاوضات من أجل حل النزاعات الإقليمية، بخاصة وأن اغلب دول العالم الثالث أدركت بعد رفع الغطاء السوفييتي عنها بتراجع خيار الاعتماد على القدرات الذاتية في استمرار المجابهة مع خصومها التقليديين.

غير أن تسوية النزاعات الإقليمية والداخلية لبعض الدول لا تتم في ظل البيئة الدولية الجديدة بأسلوب الحوار والتفاوض فقط، بل تنصرف الى إمكانية استخدام القوة القسرية ايضاً.

وقد شكلت الحرب الأمريكية ضد كل من العراق في عام 1991 وأفغانستان في عام 2001 نماذج للتسوية القسرية هذه.

ب – ضبط التسلح ونزع السلاح الإقليمي:

يشكل الحد من التسلح ونزع السلاح الإقليمي الركيزة الثانية في آليات السياسة الأمنية الإقليمية، فبعد تحقيق التسوية السلمية أو القسرية للنزاعات وإقامة علاقات سلمية يصبح من غير المنطقي الاستقرار على اكتناز معدلات عالية من التسلح.

وإقليمياً يأخذ موضوع نزع السلاح أو الحد منه صيغ عديدة ابرزها :

– تقييد قدرات ومغالبات سلاح معين من حيث المدى أو السرعة أو القدرات التدميرية.

– منع أو تقييد انتاج او الحصول على سلاح معين.

– مناطق منزوعة السلاح أو محدودة التسلح من حيث الكم او النوع أو كلاهما معاً، أو أزالة أسلحة معينة.

– تخفيض الميزانيات العسكرية.

– وضع عدد معين للقوات العسكرية او لعدد الأسلحة.

– إجراءات لبناء الثقة المتبادلة من خلال شفافية المعلومات العسكرية حول المناورات والتدريبات والسماء المفتوحة ومن خلال المراكز المشتركة لإدارة الأزمات ومواجهة الحالات الطارئة[41].

أما من حيث الأسلوب فإن نزع السلاح أما ان يكون تقاعدي بين دولتين أو أكثر أو أن يكون قسري، ومن حيث الشمولية فهو أما ان يكون فردي أو جماعي[42].

وتنطلق الفلسفة الفكرية التي تقف وراء نزع السلاح الإقليمي من أعتبار أن امتلاك دول العالم الثالث لنوعيات كبيرة ومتقدمة من الأسلحة من شأنه تشجيعها على تبني الخيار العسكري في حل المشاكل التي تتسم بالتعدد والتنوع في هذه الدول[43] ، ناهيك عن أن بعضها تعاني داخلياً من حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي، الأمر الذي بصعب معه التكهن بكيفية السيطرة على الأسلحة.

أما الاعتبار الآخر فيتعلق بنوعية الأسلحة، لقد أدى تطور التقنية العسكرية الى ردم الفجوة التي تفصل بين القوى الإقليمية والدولية وبخاصة في العواقب المتأتية من استخدام الأسلحة المتطورة بحيث صار بمقدور الدولة الصغيرة نسبياً تهديد ليس فقط الأمن الإقليمي بل والأمن العالمي أيضاً.

وفي مواجهة ذلك لابد أن يستند الخيار المتاح إلى ثلاث ركائز : المنع، التجريد من السلاح، والدفاع. وكلاهما يأتي من الخارج والسبيل إلى ذلك هو الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة وتنسيق الجهود الدولية بهدف عدم تصدير الأسلحة إلى مناطق التوتر في العالم كالشرق الأوسط والبلقان[44].

ولقد أثارت الإجراءات السابقة انتقادات عديدة يمكن إجمالها بما يلي :

1. أن الدول التي تولت المطالبة بنزع السلاح وعدم توريد الأسلحة الى مناطق التوتر في العالم تحتل في الوقت الراهن صدارة قائمة مصدري الأسلحة في العالم (الولايات المتحدة مثلاً).
2. ان أسلوب التنفيذ لا يخلو في الغالب من انتقائية في الوسائل والنيات، ففي قضية كوريا الشمالية مثلاً، أصرت الولايات المتحدة على فتح ملفها النووي وتجريدها من إمكانية حصولها على التقنية العسكرية النووية، في حين تحتفظ هي بصواريخ نووية في كوريا الجنوبية.
3. التطبيق العلمي لإجراءات نزع السلاح الإقليمي اتسم بغياب التكافئية طبقاً لقرب وبُعد هذه الدولة أو تلك من إستراتيجيات الولايات المتحدة والدول الغربية[45] (الموقف من العراق بالمقارنة مع الموقف من التسلح الإسرائيلي)

2- الاندماج الاقتصادي الإقليمي :

وبعد الركيزة الثانية للبنية الإقليمية الجديدة حيث تتمثل أهميته في خلق آليات ومصالح بين دول الإقليم تفضي الى إيجاد بنية اقتصادية ذات طابع اندماجي او على الأقل تعاوني.

وتقتضي سياسة الإندماج الاقتصادي بين دول الإقليم العمل على فتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية وحرية إنتقال رؤوس الأموال والقيام بمشروعات مشتركة، وهو الإتجاه الذي أخذ بالتزايد خلال السنوات المنصرمة.[46]

ومن حيث العلاقة بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية والعالمية فإن هناك رأيان بصدد ذلك، الأول يرى أن الإقليمية الاقتصادية تعكس ادراك دول الإقليم لخصائصها الثقافية والحضارية وبالتالي فإن غياب هذه الخصائص يعرقل قيام علاقات اقتصادية تكتلية مع دول

خارج الإقليم[46]، أما الرأي الآخر فيذهب الى ان التجمعات الاقتصادية الإقليمية تؤدي الى تسهيل الإندماج الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يفسر اطلاع الدول الصناعية الكبرى بمسؤولية إيجاد هذه التكتلات والمساهمة في أنشطتها الاقتصادية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في الأقاليم الأخرى من العالم[47].

وفي المقابل لم تخل دعوات الاندماج الاقتصادي من بعض الانتقادات التي ركزت على ما يلي :

أ. أن الدول التي تدخل في هذه التجمعات تشكو في الغالب من تباين قدراتها الاقتصادية وبالتالي التباين في فرص الإفادة من هذه المشاريع.

ب. أن اقلمة الاقتصاديات الوطنية تقضي على خصوصيات هذه الاقتصاديات وتتجاور أبعادها القومية في بعضها الآخر[48].

الخاتمـــــة

لقد سعى هذا البحث الى تشخيص طبيعة العلاقة بين العالمية والإقليمية في اطار البيئة الدولية الجديدة.

وفي ضوء المعلومات التي استند اليها البحث يتضح أن البيئة الدولية شهدت العديد من المتغيرات التي رجحت كفة العالمية كإطار أوسع لتنظيم العلاقات الدولية على أسس جديدة قوامها "أحادية العالم" و "وحدة البشرية" في مواجهة ازماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهذه المفاهيم تفترض إيجاد آليات جديدة في أساليب الأمن الجماعي والشراكة الدولية وتحرير التجارة العالمية ورفع شعار حقوق الانسان وتبني سياسات العولمة الاقتصادية والثقافية والأمنية.

أما على الصعيد الإقليمي فإن الاتجاه الحالي في السياسة الدولية يحاول تطويع السياسات الإقليمية وجعلها متناغمة مع المفاهيم الدولية السائدة.

بيد أن هذه الحالة لا تبعث دائماً على التفاؤل، فاختلاف الرؤية السياسية وتنافس الاستراتيجيات الدولية وغياب السلطة العالمية واستفحال المشاكل الدولية وتعقّد الصراعات

العرقية والإقليمية كلها من العوامل التي تسمح بتوجيه الطعن الى العالمية وأنصارها وتغليب الإقليمية ومبرراتها.

الهوامش:

(*) يختلف مفهوم العالمية عن مفهوم العولمة في أن الأول يقر بالنوع الحاصل في موازين القوى الدولية وفي ثقافات الشعوب وحضاراتها، أما العولمة فهي سعي الولايات المتحدة إلى إضفاء سياسات وقيم العالم الغربي على مجمل التفاعلات الدولية : السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية. إنها باختصار أمركة العالم – انظر : توماس ل. فريدمان، السيارة ليكزز وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، ترجمة ليلي زيدان – القاهرة – الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000، ص 41.

(1) المصدر السابق- ص37.

(2) د.إبراهيم احمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، القاهرة، الدار الجامعية، 1985،ص 207.

(3) ميخائيل غورباتشوف، البيريسترويكا، ترجمة خيري عبد الجواد القاهرة، دار الشروق، 1989 ص ص 34- 35

(4) جاءت مقولة النظام العامي الجديد على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش ضمن أجواء حرب الخليج.

(5) روبرت كنمارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسن يونس، عمان ، دار الشروق، 1991، ص ص 147 . 148.

(6) المصدر نفسه، ص 149.

(7) بطرس بطرس غالي، في مواجهة التحديات الجديدة، نيويورك، ادارة شؤون الاعلام بالامم المتحدة، 1995 ، ص14.

(8) المصدر السابق ، ص17.

(9) مجموعة باحثين، التسلح في العالم الثالث، بغداد، بيت الحكمة، 1988،ص ص 6 . 33.

(10) طارق حسن أبو ستة، سباق التسلح وآثاره على بلدان العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد(79)،يناير1985،ص 189.

(11) الأمم المتحدة ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008،ص ص317 347.

(12) المصدر نفسه ص 243.

(13) المصدر نفسه ص 342.

(14) أحمد إبراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام ، العدد(109) ، يوليو 1992، ص 152.

(15) أحمد أبو الوفا ، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد(122) ،أكتوبر 1995،ص12.

(16) بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات الإقليمية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(115)، يناير1994،ص 10.

(17) عبد الله الأشعل، عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، السياسة الدولية ، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد(117)، يوليو 1994، ص 151.

(18) المصدر السابق ، ص 152.

(19) Military Balance 1993-1994,Internathonal Institute for Strategic Studies, 11SS,London,1994, pp63_67.

(20) حسن المصري، مستقبل العلاقات الدولية في ظل اتفاقية إزالة الصواريخ متوسطة المدى، الباحث العربي، العدد 17 ، تشرين الأول 1988- ص 22.

(21) المصدر السابق ص 24.

(22) الجات تجارة حرة للنخبة، شؤون سياسية، العدد 1، كانون الثاني 1994،ص 151.

(23) تصريح الرئيس الأمريكي السابق (كلنتون) نقلاً عن المصدر السابق، ص 150.

(24) د.بشير العلاق، اتفاقية التجارة الحرة- النافتا – مجلة شؤون سياسية، العدد (1)، كانون الثاني 1994- ص 150.

(25) Joseph S.Nye, peering into the future, foreign Affairs, No.4, Vol 73, July 1994, P87

(26) د.سمير أمين، ملاحظات حول العولمة، مجلة الإنماء، العربي، العدد 66، 1991، ص37.

(27) د.بشير العلاق، مصدر سبق ذكره، ص151.

(28) تقرير التنمية البشرية، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(29) وثيقة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، عرض نشرة المنتدى، العدد 49، تشرين الأول، 1989- ص25

(30) باسيل يوسف، حقوق الإنسان والأمن القومي، مجلة شؤون سياسية، العدد 2، مارس 1994، ص 129.

(31) جميل مطر و د.علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980- ص18.

(32) المصدر السابق، ص 20.

(33) Joseph S.Nye, peace in parts, little brown, Boston, 1971, PP. 34-35.

(34) د.علي الدين هلال، النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي، الباحث العربي، العدد 16، تموز 1988- ص45.

(35) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، عمان، دار الجليل، 1994- ص 164.

(36) جدعون جوتليب، شعوب بغير دول، نشرة المنتدى، العدد 105، حزيران 1994- ص 160.

(37) د.عبد المنعم سعيد، نظرة على المفاوضات السياسية الدولية، العدد 115، يناير 1994، ص 156 .

(38) حسن أبو طالب، تغيرات البيئة الدولية ومستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، العدد 203، شباط 1990، ص77.

(39) وليام كوانت، التحديات امام السياسة بعد حرب الخليج، السياسة، العدد 107، يناير 1992، ص285.

(40) كلمة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (وارن كريستوفر) شؤون سياسية، العدد 1، كانون الأول 1994- ص168 .

(41) حسن معلوم، تحولات نهاية القرن ومستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة الفكر العربي، العدد 74، السنة 14، خريف 1993،ص 177.

(42) صحيفة الرأي، عمان 18/11/1994.

(43) شارل كراوتهامر، برهة احادي القطب، في صبحي حديدي (إعداد)، حرب العالمين الأولى ، قبرص، شركة الأرض للنشر، 1991- ص178.

(44) نبيل فهمي ومحمود كارم، مصدر سبق ذكره، ص178.

(45) أحمد عبد الحليم، ضبط التسلح وإشكالية التفوق النوعي الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 114، أكتوبر 1994- ص119.

(46) عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط ـ نحو مفهوم جديد، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، العدد(122)، أكتوبر 1995،ص 61.

(47) المصدر السابق، ص 68.

(48) سمير أمين، مصدر سبق ذكره ، ص 41.